أهمية السياق في توجيه معاني الملفوظات
من تأصيل القدماء إلى تنظير المحدثين

الأستاذ الدكتور عبد العليم بوفاتح
كلية الآداب واللغات - جامعة الأغواط - الجزائر

ملخص:

يتناول هذا المقال موضوع السياق بمختلف أنواعه وعناصره وظروفه وملابساته، باعتباره عنصراً أساسياً ومكوّناً ضرورياً لا غنى عنه في تحليل الخطابات وتحليل الملفوظات وتوجيه دلالاتها على مستوى النصوص.. ولإيضاح أهمية الفكرة أكثر كان لزاماً علينا أن نجلّي مركزية هذه القضية في أصول التفكير العربي القديم على عدة مستويات، وفيما توصّل إليه التنظير الحديث من نتائج، كي نقف على قيمة السياق بوصفه مرجعية أساسية في عملية التخاطب وتحديد أساليب الكلام ومقاصده، في عملية التواصل..

الكلمات المفاتيح : سياق ، مقال ، مقام ، تحليل ، خطاب ، نص ، تواصل ، ملفوظ ، دلالة ، معنى.

The Importance of Context in Directing the Meanings of Words From The Ancients's Rooting to the Modernist's Theorising

---

Pr. ABDELALIM BOUFATAH
Faculty of Arts and Language
University of Amar Telidji – Laghouat – Algeria

Abstract :

This article treats the subject of the context and its various types, its elements ,and its circumstances. The context is seen as an essential element and indispensable component in the analysis of speeches and words , and directing its implications at the level of texts. To clarify more the importance of this idea, we had to reveal the centrality of this issue in the origins of Arab thinking on several levels, and with the findings of the modern theorising . We shall stress the value of the context as a basic reference in the process of discoursing , and identification of speech methods and purposes in the process of communication..

Keywords : context, saying, situation, analysis, speech, text, communication, enunciation, connotation, meaning.

أهمية السياق في الفكر اللساني قديماً وحديثاً:

لا يخفى ما للسياق من أهمية في تحليل الملفوظات وبيان دلالاتها، وهي متحركة متغيرة بحُكْم ارتباطها بقرائن أخرى ملفوظة قبلها أو بعدها، وهو ما يطلق عليه سياق المقال؛ أو بحُكْم ورودها في أحوال ومواقف وظروف بعينها، وهو ما يُطلق عليه سياق الحال.. وإذا كان السياق المقالي أكثر ظهوراً في شكل الملفوظ وطريقة بنائه، فإنّ السياق المقامي

(الحالي) له عدة مسالك وتفرعات فيما يحيط بظروف الخطاب، ولذلك " يضع المحللون هذا السياق النصي في مقابل سياق آخر مرجعي أو مقامي، أو سياق الحالة الذي يضم مجموع الظروف والوقائع خارج لسانية كالظروف النفسية والاجتماعية والثقافية. والتي بداخلها يجري حدث التواصل، كما يجري حدث التلقي. ومن ثم، يمكن التمييز بين السياق اللساني والسياق الحالي." 1

وبتحكيم السياق في بيان دلالات الألفاظ والنصوص والكشف عن أسرارها، تتجلى قيمة اللغة العربية ومزاياها الجمالية من حيث تنوع المعاني والدلالات وما تنفرد به في باب سعة اللفظ وتعدد أوجه استعماله، إذْ " تتسم بقدرتها على اختزال الألفاظ، والسعة في التعبير عن المعنى، ويعد القرآن الكريم – وهو من أقدم نصوصها – مثالا واضحا لذلك، ومن يتأمل في طرائق تعبيره عن المعاني، وأساليبه في أداء المعنى بوجوهه المختلفة، ومسالكه في الإبانة عن تشعبات المعاني بالدقة التي عرف بها والنظام الذي امتاز به، يجد نفسه مبهورا بهذا النسج الرائع العجيب."2

ولقد عني علماء العربية الأوائل، من النحاة والبلاغيين وعلماء الأصول والمفسرين، في دراساتهم على اختلافها وتنوعها بجانب السياق الذي لا تخلو بحوثهم من الإشارة إليه، إذْ " نجد القدماء قد أدركوا جيدا ما له من دور خطير في توجيه المعنى، فلا تكاد تجد مفسرا ولا أصوليا ولا لغويا إلاّ ويعتبر السياق في كل إجراءاته وتطبيقاته وعيا منه بما يكون لعناصر السياق من دور في إضاءة مجاهيل نصه الذي هو مجموع أقوال طبيعية، لرفع غموضه."3

وكان من دليل عنايتهم بهذا الجانب ما يتجلى لديهم من " استقراء النصوص اللغوية التي نقلت سماعا، ووضع الأحكام، بل اتجهوا إلى الموازنة بين الأبواب النحوية وبيان ما بينها من أوجه شبه أو تقارب، وما بينها من أوجه اختلاف وافتراق، لاستنتاج المعاني المقصودة بدقة، والإشارة إلى الوجوه الأخرى للمعنى التي يوحي بها التركيب. ولا عجب في أن يكون القرآن الكريم المحور الذي دارت عليه تلك الدراسات المعنوية لما في آياته من دقة في النظم ولما في أساليبه من جمال في النسج حيرت النحاة والمفسرين ووضعتهم أمام تحد لقدراتهم في التحليل والاستنتاج."4

وفي النظرية اللسانية الغربية الحديثة حظي السياق باهتمام المنظرين. وكان " فيرث " اشهر من بيّن قيمة السياق في توجيه دلالات النص، حتى أصبح نظرية دلالية متكاملة الجوانب، إذ أخذ اللغويون الاجتماعيون على علم اللغة الحديث إغفاله للسياق، وهم يتطلعون إلى منهج صحيح في دراسة اللغة يبين كيف تفاعلها مع محيطها 5

كما اهتم ستيفن أولمان بتحديد الفرق بين اللغة والكلام، إذ اللغة ثابتة مستقرة والكلام عابر سريع الزوال، كما أن اللغة تُفْرَض علينا من الخارج، على حين أنّ الكلام نشاط متعمد مقصود من المتكلم؛ ثم إن اللغة مؤسسة اجتماعية والكلام نشاط فردي. 6

هذا النشاط الفردي هو ما يؤدي إلى تنوعات الاستعمال في الكلام، ويترتب على هذا تباين السياقات وتنوعها. وبما أن الكلام نشاط فردي متبادل بين المتكلم والمخاطَب، فإنّ السياق يتناول النص المتداول بينهما " وما يحيط بالنص من عوامل داخلية وخارجية لها اثر في فهمه، من سابق أو لاحق به، أو حال من حال المخاطِب و المخاطَب، والغرض الذي سيق له، والجو الذي نزل فيه. " 7

ويوسع ستيفن أولمان دور السياق، إذْ يرى أنّ هذه القضية " تمثل حجر الأساس في علم المعنى. وقد قادت بالفعل إلى الحصول على مجموعة من النتائج الباهرة في هذا الشأن. فقد قدمت لنا وسائل فنية حديثة لتحديد معاني الكلمات، فكل كلماتنا تقريبا تحتاج على الأقل إلى بعض الإيضاح المستمد من السياق الحقيقي، سواء أكان هذا السياق لفظيا أم غير لفظي. فالحقائق الإضافية المستمدة من السياق تحدد الصور الأسلوبية للكلمة، كما تعد ضرورية في تفسير المشترك اللفظي والسياق على هذا التفسير ينبغي أن يشمل – لا الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب – بل والقطعة كلها والكتاب كله "8 وزاد على ذلك أن السياق من جهة أخرى " ينبغي أن يشمل بوجه من الوجوه كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات. والعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة لها كذلك أهميتها في هذا الشأن.." 9

وتجدر الإشارة ههنا إلى جانبيْن أساسييْن هما: السياق اللغوي، والسياق غير اللغوي. فالسياق اللغوي " هو الذي تمثل بنية التراكيب بأصواتها وكلماتها وجملها وعباراتها.." 10 ؛ وأما السياق غير اللغوي فهو " ما ينتظم القرائن المقامية التي تفسر الغرض الذي جاء النص لإفادته، سواء كانت قرائن في الخطاب ذاته، أو المتكلم، أو في المخاطَب، أو في الجميع...فهو يشير إلى النواحي المباشرة للنص، والتي تمكن ملاحظتها اثناء حدوث الكلام، مثل الإطار والمشاركين والنشاطات التي وقعتْ فيه.." 11

ونجد لدى تمام حسان إسهاباً وتوضيحاً مهمّا في هذا الباب، إذْ بيّن أنّ قرينة السياق " تمتد على مساحة واسعة من الركائز، تبدأ باللغة من حيث مبانيها الصرفية وعلاقاتها النحوية ومفرداتها المعجمية، متشمل الدلالات بأنواعها، من عرفية إلى عقلية إلى طبيعية، كما تشتمل على المقام بما فيه من عناصر حسية ونفسية واجتماعي، كالعادات والتقاليد ومأثورات التراث، وكذلك العناصر الجغرافية والتاريخية، بما يجعل قرينة السياق كبرى القرائن بحق.." 12

وثمة تحديدات متعددة في البحوث والدراسات الحديثة، تروم كلها تقديم تصور واضح للسياق بأنواعه، وذلك بتعدد المجالات المعرفية؛ وعلى الرغم من هذا التعدد والتنوع فإنّها لا تخرج عن إثبات أهمية السياق في توجيه دلالات الملفوظات

وتحديد معاني الكلام ومقاصد المتكلمين، كما أنها تتفق على أنّ الكلام له دلالة أصلية ظاهرة، وله فروع من الدلالة لا تُدْرَك إلاّ بالنظر في سياقاتها..

السياق في الدرس النحوي :

لا ينفك النحو عن السياق، ويتجلى ذلك في توجيه الإعراب وتحديد وظائف الوحدات اللسانية على مستوى التراكيب. وهذا هو النهج الذي سلكه النحاة الأوائل في تحديد معاني الملفوظات انطلاقا من سياقاتها، ذلك أنهم " كانوا يضفون على الكلمة وظيفتها الإعرابية بحسب ما يقتضيه السياق ويفرضه المعنى ويحاولون التنسيق بين السياق والقواعد الإعرابية "13

لقد اهتم النحاة بوظائف الوحدات اللغوية على مستوى التراكيب، وقدّموا أفكارا رائدة في دراسة العلاقات القائمة بين هذه الوحدات " فترشح عن هذا النظر مسارات متعددة للوصول إلى الوظائف النحوية والدلالية للكلمات داخل التراكيب النحوية بما وسع من دوائر الإعراب ووظائفه، وصار عندنا في التراث العربي ما يمكن تسميته بالإعراب الوظيفي أو الدلالي، وكان من أبرز مظاهر الإعراب الوظيفي الدلالي هو أن أفرز في تراثنا نظرية نحوية دلالية مثيرة أساسها ومنطلقها الإعراب فحسب هي نظرية (الاحتمالات الإعرابية) التي تقدم لنا إمكانيات التعدد في الأوجه الإعرابية للكلمة الواحدة داخل النص المعين، بحيث يتخصص كل وجه من وجوه هذا التعدد الإعرابي بدلالة خاصة لا يؤديها الوجه الإعرابي المقابل الذي تحتمله الكلمة نفسها في التركيب النحوي نفسه."14

ومن مظاهر إدراك نحاة العربية لأهمية السياق ودوره في توجيه دلالات الملفوظات. ما نجده لدى ابن جني [ت 392هـ] في "باب : في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به" من قوله : "... وكذلك قولهم لرجل مهوٍ بسيف في يده : زيداً، أي اضرب زيدا. فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به"15. فقوله : (شهادة الحال) إشارة واضحة منه إلى سياق المقام الذي يتم على ضوئه تقدير المحذوف في الكلام ..

ومن ذلك أيضاً اهتمام النحويين بالسياق في تناولهم لقضايا الإعراب، حديثهم عن " اهتمام المعرِب بتمام المعنى وإكمال السياق باكتمال الجمل المكملة له، ومن مظاهره كذلك شرح المعنى بعد اختيار كل وجه من وجوه الإعراب، والاستعانة بالمعنى في توجيه الإعراب واستصحاب الحال، والحال المشاهدة في توجيه الإعراب، ويتمثل كذلك في مجموعة من الملاحظات السياقية التي يثيرها النحاة خلال تصديهم لإعراب النص من وجه من الوجوه."16

فالسياق هو الدليل إلى فهم مقاصد المتكلم وتحديد مسالك الخطاب المتداول بينه وبين المتلقي، وهو المنطلق في تعيين الوظائف الإعرابية، التي هي دلائل على المعنى المراد؛ وما الحركات إلاّ علامات لذلك التغيّر الحاصل على المعنى والدلالة.

" فإذا تغير السياق فإن هذا التغير قد يؤدي إلى تغيير في الإعراب، وعليه فإن الحكم على الكلمة بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم إنما يكون بالنظر إلى موضعها في السياق "17

ولعل ارتباط السياق بالنحو يتجلى أكثر في إعراب القرآن الكريم، حين يتحدث المعربون عن الاحتمالات الإعرابية والتخريجات النحوية للآية الواحدة، بناءً على تعدد سياقات الآية. " فقد استعان معربو القرآن بالسياق في إعرابهم ولاحظوا أثر السياقات المختلفة في توجيه الآيات، وابرزا هذا الأثر من خلال محاور عديدة، فالنحاة في توجيههم الإعراب قد حاولوا أن يذكروا احتمالات الإعراب المختلفة التي يحتملها النص، وهذه الاحتمالات مبنية على اختيارات سياقية للمركبات المشكلة للجملة، وفي كل اختيار سياقي نخرج بمعنى جديد وقراءة جديدة "18

وللإعراب، بمفهومه الواسع، دوره في الإفصاح عن المعاني المتنوعة للملفوظات. ولا يعني هذا دلالة الحركات على الوظائف النحوية، بقدر ما يعني فهم المعاني وتحديد المقاصد وتوجيه الدلالات.. وهذا المفهوم الواسع للإعراب هو ما أسس عليه عبد القاهر الجرجاني نظريته في النظم، إذْ يصرح في هذا الشأن قائلاً " ... إذ كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها، حتى يكون هو المستخرِجُ لها، وأنه المعيار الذي لا يُتَبينُ نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه. والمقياس الذي لا يُعرف صحيح من سقيم، حتى يُرْجَعَ إليه. ولا يُنكر ذلك إلا من نَكر حِسه، وإلا من غالط في الحقائق نَفْسَهُ."19

فالحركات عند الجرجاني وسيلة للإعراب، ولا تمايز بينها في ذاتها، وإنما التمايز فيما يترشح من المعاني والمقاصد التي تترتب على الإعراب، ذلك أن الحركات متساوية في كل موضع، ولكن المعاني تتغير بين موضع وآخر.

ويوضح الجرجاني ذلك يقوله: " ... ومن العجب أنا إذا نظرنا في الإعراب وجدنا التفاضل فيه محالا لأنه لا يتصور أن يكون للرفع والنصب في كلام مزية عليهما في كلام آخر، وإنما الذي يتصور أن يكون هاهنا كلامان قد وقع في إعرابهما خلل، ثم كان أحدهما أكثر صوابا من الآخر. وكلامان قد استمر أحدهما على الصواب، ولم يستمر الآخر. ولا يكون هذا تفاضلا في الإعراب، ولكن تركا له في شيء، واستعمالا له في آخر، فاعرف ذلك."20 فالحركان إذاً تكون وسيلة لتغير المعنى وتنوع دلالة اللفظ بين موضع وآخر.. " فعبد القاهر الجرجاني لا يفسر معاني النحو بأنها إعراب الكلمات أو حركات الإعراب وإنما المراد به المعنى الذي يفهم من الكلمات فيحتم هذا الفهم أن يكون هذا مبتدأ، وهذا خبرا، أو هذه حالا، وتلك صفة."21

كما أن قيمة القواعد النحوية ليست لها في ذاته، وإنما فيما لها من أثر في توجيه دلالة اللفظ، إذْ " ليس القصد معرفة قواعد النحو وحدها، ولكن فيما تحدثه هذه القواعد، وما تستتبعه من معنى، وما يتولد عن النظم من مدلول."22

ولعل خير دليل على ذلك ما نجده في النص القرآني، حيث يكون للنظم قيمته في نسيجه التركيبي، وفق مقاصد بعينها، لا يكون للقاعدة فيها أثر، وهو ما يتجلى بوضوح في مواضع كثيرة من القرآن الكريم إذْ " تتخلف القاعدة النحوية المستقلة ولا تنهض بإعراب القرآن لأن بعض وجوه الإعراب الجائزة قد تؤدي إلى إفساد النظم، والنظم هو ميزة هذا الكلام المعجز وهو هاد يقود النحو ويرشده ويحدد له وجها عن الإعراب دون وجه."23

السياق في التنظير البلاغي :

نجد لدى البلاغيين اهتماماً جلياً بجانب السياق، فهذا الجاحظ [ت 255هـ] قد تحدث كثيراً عن هذا الأمر، ومن ذلك انتباهه إلى استصحاب الإشارة مع الملفوظ، وإغناء دلالتها عن دلالته أحياناً؛ وهذه إشارة جلية إلى دور السياق المقامي في توجيه دلالة الخطاب، إذْ يقول: " والإشارة واللفظ شريكان، ونعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه. وما أكثر ما تنوب عن اللفظ وما تغني عن الخط"24

ولعل عبارة (مقتضى الحال) التي تداولها البلاغيون في تنظيرهم خير دليل على شدة عنايتهم بالسياق، أو قريبا مما سمي بسياق الموقف لدى الغربيين فيما بعد؛ ذلك أنّ " الحال في اصطلاح أهل المعاني هي الأمر الداعي إلى المتكلم على وجه مخصوص، أي الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به أصل المعنى خصوصية ما هي المسماة بمقتضى الحال، مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضى تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاها... وعلى هذا النحو قولهم (علم المعاني) علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال – أي يطابق صفة اللفظ مقتضى الحال، وهذا هو المطابق بعبارات القوم حيث يجعلون الحذف والذكر إلى غير ذلك معلَّلَةً بالأحوال."25

فعبارة " مقتضى الحال" التي يستعملها البلاغيون كثيراً مرادفة لمصطلح " سياق الحال ". وتشمل هذه العبارة فروع البلاغة كلّها، على الشكل الذي استقرت عليه مع مجيء السكاكي، فهي لا تقتصر على علم المعاني، وإنما تشمل علم البيان والبديع كذلك؛ إذْ " إنّ الثمرة المستفادة من علم المعاني، وهي معرفة أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال تستفاد أيضا من علم البيان والبديع، لأنّا لا نعبّر باستعارة ولا كناية إلاّ إذا اقتضاها المقام، فنوازن بين عدة تعبيرات ونرى أنسبها للحال بمراعاة حال السامع أو السامعين فنعبّر به... ومن كلامه هذا نعلم أن هناك أحوالا للمخاطبين تقتضي تعبيرات مختلفة في الوضوح، بعضها آكد من بعض في الإثبات؛ وأن هناك أحوالا تقتضي الإيجاز في الكلام حيناً، والإطناب حينا آخر، والتوكيد طوراً أو عدمه طورا آخر. فالمطابقة لمقتضى الحال مطلوبة في مباحث كلا العلْمين، والاختلاف في الوضوح والخفاء موجود في مسائلهما. وكما يصْدق هذا على علم المعاني والبيان يصْدق على البديع..." 26

وقد جعل البلاغيون أنواع الخطاب، باعتبار حال المخاطب، قسمين: يتمثل الأول في الخطاب الموافق لما تقتضيه حال المخاطب الظاهرة، وهو الذي ينشأ عنه ما يسمى بأضرب الخبر: من خبر ابتدائي لمن هو في حالة الجهل بما تضمنه

الخطاب، وهو عندئذ في مقام لا يستدعي التأكيد؛ وخبر طلبي لمن هو في حالة شك وتردد في مضمون الخطاب، فهو في مقام يستدعي التأكيد بقدر يسير يتلاءم مع هذه الحال التي هو عليها؛ وخبر إنكاري لمن هو في حال إنكار لمضمون الخبر، وهذا مقام يستدعي زيادة التأكيد بأكثر من أداة..

ويتمثل القسم الثاني في الخطاب الذي لا يوافق ما تقتضيه حال المخاطب الظاهرة، وهو ما ينشأ عنه تداخل بين أضرب الخبر، إذْ ينزّل خالي الذهن منزلة المتردد الشاك، فيؤكد له الخبر، أو ينزّل المتردد منزلة خال الذهن، فيوجه إليه الخبر من غير تأكيد، أو ينزّل أحد هذيْن الاثنيْن منزلة المنكر، فيأتي الخطاب مؤكدا بأكثر من مؤكد، أو ينزل المنكر منزلة خالي الذهن فيأتي الخطاب خاليا من المؤكدات، أو ينزل المنكر منزلة المتردد الشاك فيأتي الخطاب مؤكداً بمؤكد واحد. وفي هذا الخروج عن مقتضى الظاهر قد يوضَع صنف من المخاطبين موضع صنف آخر وهكذا تطرأ على الخطاب تغييرات يمليها تنوع السياقات وتعدد المقامات، وما يكون هناك من اعتبارات وقرائن توجه دلالة الخطاب..

ومن الإشارات الكثيرة تدل على اهتمام البلاغيين بالسياق، ما صرح به الجرجاني في حديثه عن فصاحة اللفظ، إذ جعل ذلك متصلاً بما تَرِد فيه من السياق، إذْ يقول: " وجملة الأمر أنّا لا نوجب الفصاحة للفظة مقطوعة مرفوعة من الكلام الذي هي فيه، ولكنّا نوجبها لها موصولة بغيرها، ومعلَّقا معناها بمعنى ما يليها. فإذا قلنا في لفظة (اشتعل) من قوله تعالى: ﴿ **واشتعَل الرأسُ شَيْبا** ﴾ [مريم/4] إنها في أعلى مرتبة من الفصاحة، فلم توجب تلك الفصاحة لها وحدها، ولكن موصولاً بها الرأس معرفا بالألف واللام ومقرونا إليها الشيبُ منكرّاً منصوبا " 27

السياق عند المفسرين :

لقد تجلت عناية المفسرين بالسياق في تناولهم لآي القرآن الكريم شرحاً وتفسيراً، وتحدثوا عن السياق المقالي وقرائنه اللفظية، كما تحدثوا عن السياق الحالي وقرائنه الدالة عليه؛ وقدّموا عدة إشارات تدل على اهتمامهم بهذا الجانب في بيان معاني الآيات والكشف عن مقاصدها المختلفة؛ فمن ذلك قولهم في السياق المقالي، وهم يتحدثون عن تفسير القرآن بالقرآن، بأنّ " ما أُجمل منه في مكان فقد فُسِّر في موضعٍ آخر، وما اختصرَ في مكان فقد بسط في موضع آخر منه."28

وقد أشار رشيد رضا في تفسيره إلى" أن أفضل قرينة تقوم على حقيقة معنى اللفظ: موافقته لما سبق له من القول، واتفاقه مع جملة المعنى وائتلافه مع القصد الذي جاء به الكتاب جملة". 29

كما اهتمّ المفسرون بالسياق الحالي الذي استعانوا به في الكشف عن معاني الآيات، وذلك عندما لا يكون هناك دليل لفظي عليه، إذْ عمدوا إلى القرائن الحالية. ولعل أهم شيء في هذا الشأن هو اسباب النزول التي تمثل أقوى مظهر من مظاهر اهتمامهم بسياق الحال. فبعد الرسول صلى الله عليه وسلم أخذ الصحابة يرجعون الكثير من الآيات إلى

أسباب نزولها، لأنهم كانوا أقرب إلى الحدث وسياقه، فكانوا " أدرى بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله، ولما اختصوا به من الفهم التام والعلم الصحيح". 30

وتجدر الإشارة هنا إلى " أن السياق لا يقوم بالوظيفة التفسيرية فقط، وإنما يتعداها إلى وظيفة أخرى تختص بترجيح معنى معين على ما سواه، وتقوية دلالة مخصوصة على حساب دلالات مرجوحة، ورفع الاحتمالات بتأكيد احتمال واحد قوي لقوة مرتكزه السياقي." 31

ولعلنا نتبين أهمية السياق في بيان المراد من الآيات القرآنية، على ما هو أقرب دلالةً وترجيحاً.. ففي قوله تعالى واصفا زكرياء عليه السلام : ﴿ **فنادته الملائكة وهو قائمٌ يُصَلّي في المحراب أنّ الله يبشرك بيحيى مُصَدّقا بكلمة مِنَ الله وسَيِّدا وحَصُورا ونبيئا مِنَ الصالحين**﴾ [آل عمران/ 39] نجد أن المفسرين قد وقع بينهم بعض الاختلاف في فهم معنى الآية، انطلاقاً من دلالة اللفظ (حصورا). فمنهم من اقترب من دلالته المعجمية في تفسير الآية، ولم يُعْط السياق قيمته في الكشف عن المراد.. 32 ومنهم من أدرك أنّ الاحتكام إلى السياق هو السبيل الصحيح للوصل إلى المراد من هذه الآية.. كالذي أورد الراغب في قوله: " فالحصور الذي لا يأتي النساء إما من العنة، وإما من العفة والاجتهاد في إزالة الشهوة، والثاني أظهر في الآية، لأن بذلك تستحق المحمدة. " 33

يتجه السياق القرآني إلى تلك الدلالة التي تبرّئ زكرياء عليه السلام ممّا علق به من مجانبة الصواب في تفسير هذه الآية.. وهو ما أكّده بعض المحدثين بقوله :" وذكر هذه الصفة في أثناء صفات المدح إما أن يكون مدحا له، لما تستلزمه هذه الصفة من البعد عن الشهوات المحرمة، بأصل الخلقة، ولعل ذلك لمراعاة براءته مما يلصقه أهل البهتان ببعض أهل الزهد من التهم، وقد كان اليهود في عصره في أشد البهتان والاختلاق." 34

غير أنّنا نجد بعض المفسرين، ممن عنوا بالتفسير البياني للقرآن الكريم، قد اعتمدوا كثيرا على السياق في توجيه معاني الآيات، كما فعلت بنت الشاطئ التي التزمت بهذا النهج في كتابها، وقد صرحت بذلك قائلة: "نحتكم إلى سياق النص في الكتاب المحكم، ملتزمين ما يحتمله نصاً وروحاً، ونعرض عليه أقوال المفسرين." 35 حتى إنّ ذلك جلب لهم كثيرا من النقد، بدعوى أنهم أهملوا ما سواه من الاعتبارات.

ومن اعتماد ينت الشاطئ على السياق في تفسير بعض الآيات، تفسيرها لفظ (الآخرة) بمعنى الغد المرجو. وذلك في قوله تعالى: ﴿ **وَلَلآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الأُولَى، وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى** ﴾ [الضحى/5.4]. فالآخرة تأتي غالبا مقابل الدنيا، والمعنى الأول في المادة هو التأخير كما أن المعنى في الدنيا هو الدنو ، فإذا اقترنت الآخرة بالدار، أو باليوم غلب أنها اليوم الآخر ، أما إذا أطلقت ، فهي ذات دلالة أعم، يدخل فيها النهاية والمصير، والعقبى سواء في هذه الحياة

أو فيما بعدها ، وفي آية الضحى يرجح أن الآخرة هي الغد المرجو، ومجيئها مع ذلك خاصة بمحمد صلى الله عليه وسلم. 36

السياق لدى علماء الأصول :

وقد حاز علماء الأصول قصب السبق في حسن فهمهم وإدراكهم لدور السياق في توجيه دلالات الملفوظ، وهو ما يدل على بعد نظرهم وعمق إدراكهم لملابسات الخطاب وظروفه واختيارات المتكلم وأحوال المتلقي، إذْ أحسنوا استثمار الظواهر السياقية في تحليل النص القرآني، وأجادوا تحليلها وتفسيرها. فهذا الشافعي يقول: " خاطبَ اللهُ بكتابه العربَ بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان ممّا تعرف من معانيها اتّساع لسانها. وأنّ فِطْرَتهُ أن يخاطبَ بالشيء منه عاما ظاهرا يرادُ به العامُّ الظاهر، ويستغنى بأوّل هذا منه عن آخره. وعامّا ظاهرا يراد به العامُّ ويدخله الخاص، فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه، وعاما ظاهرا يراد به الخاص، وظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره، فكل هذا موجود علمه في أوّل الكلام أو وسطه أو آخره"37.

فهذا النص دليل على فهم عميق لِكُنْهِ الدلالة وتداولها بين العام والخاص والظاهر وغير الظاهر، وما للخطاب من خصائص دلالية بما يُمليه سياق النص.. وهي نظرة حديثة على الرغم من ورودها في ذلك الزمن المتقدم. وقد وجدنا لأحد الباحثين تعليقاً منصفاً أبان فيه أنّ " هذا الإدراك المبّكر لفكرة السياق عند الشافعي يعني أن علم الأصول كان يعتبر السياق قيمةً مرجعية لفهم النص، الأمر الذي يحتِّم أن نعمل على تتبع مظاهر هذه المرجعية والكشف عن أهميتها عند الأصوليين"38.

كما نجد عند ابن قيّم الجوزية [ت751هـ] رؤية جديرة بالنظر والتأمّل، إذْ تحدث عن أهمية السياق في توجيه دلالات الخطاب وبيان خصوصياته، من أنّ " السياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق وتنوع الدلالة. وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته"39. وأورد مثالاً على ذلك من القرآن الكريم توضيحاً لدور السياق في بيان دلالة النص، إذْ يقول: "فانظر إلى قوله تعالى : ﴿ **ذُقْ إنّك أنت العزيز الكريم** ﴾ [الدخان:49] تجد أنّ سياقه يدل على أنه الذليل الحقير"40

وقد كان علماء الاصول أكثر من استعملوا مصطلح السياق ووظفوه بكل أنواعه في بحوثهم واستنباطاتهم، وفي تفسيرهم للآيات القرآنية وتحديد مقاصدها الشرعية والكشف عن أسرارها الدلالية. فقد تحدثوا في دلالة العِبارة، وهي من مراتب الدلالات عندهم، عمّا " كان السياق لأجله، ويعلم قبل التأمّل أن النص متناول له..." أي أن دلالة النص تظهر من العبارة، والسياق يؤكّدها كما في قوله تعالى: ﴿ **وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ**

الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة/233] دلّت العبارة على أن نفقة الوالدات واجبة على الآباء، كما أن السياق جاء دالاً عليه، فهذا من جهة دلالة العبارة؛ وأما من جهة الإشارة فتدل على أن نسب الولد يكون لأبيه لا لأمّه، وهو ما يتضح من قوله (وعلى المولود له)، إذ اللام (في: له) للاختصاص.." 41.

لقد كان اهتمام علماء الأصول بالسياق بدافع اتخاذه منهجاً لهم في استنباط الأحكام الفقهية، والوقوف على مقاصد الشريعة ممّا يستفاد من الآيات القرآنية، ذلك أن السياق هو أحد منطلقاتهم المقدمة المشروطة لديهم في التحليل؛ فلا يمكن الحديث عن استنباط دلالات النص القرآني أو فهم مقاصده من دون الحديث عن سياقاته ومقاماته.. وهذا ما يقرره الطاهر بن عاشور، من أنّ " على العالم المتشبع بالاطلاع على مقاصد الشريعة وتصاريفها أن يفرق بين مقامات خطابها فإن منها مقام موعظة وترغيب وترهيب وتبشير وتحذير ، ومنها مقام تعليم وتحقيق فيرد كل وارد من نصوص الشريعة إلى مورده اللائق ولا تتجاذبه المتعارضات مجاذبة المماذق فلا يحتج أحد بما ورد في أثبت أوصاف الموصوف ، وأثبت أحد تلك الأوصاف تارة في سياق الثناء عليه؛ إذ هو متصف بها جميعا ، فإذا وصف تارة بجميعها لم يكن وصفه تارة أخرى بواحد منها دالا على مساواة ذلك الواحد لبقيتها ، فإذا عرضت لنا أخبار شرعية جمعت بين الإيمان والأعمال في سياق التحذير أو التحريض لم تكن دليلا على كون حقيقة أحدهما مركبة ومقومة من مجموعهما فإنما يحتج محتج بسياق التفرقة والنفي أو بسياق التعليم والتبيين فلا ينبغي لمنتسب أن يجازف بقوله : سخيفة ناشئة عن قلة تأمل وإحاطة بموارد الشريعة ، وإغضاء عن غرضها ويؤول إلى تكفير جمهور المسلمين وانتقاض الجامعة الإسلامية بل إنما ينظر إلى موارد الشريعة نظرة محيطة حتى لا يكون ممن غابت عنه أشياء وحضره شيء ، بل يكون حكمه في المسألة كحكم فتاة الحي ." 42

السياق من وجهة تداولية :

يأخذنا الحديث ههنا إلى بيان أهمية السياق في تحديد دلالات الملفوظات، وهي نظرة تداولية خالصة تعنى بالجانب الاستعمالي للغة.. إذ السياق هو " محل اهتمام القضايا التداولية جميعا، لأن تحليل الجمل يخضع إلى السياق، وكذلك تحليل أفعال الكلام، وقوانين الخطاب، ومسائل الملفوظية، والقضايا الحجاجية وغيرها، وربما يمكن القول إن اهتمام الدرس التداولي كله ينصب في بحث مدى ارتباط النص بالسياق."43

ذلك أنه لا مجال للحديث عن البعد التداولي بمعزل عن السياق، كما أنه " لا يمكن تحديد وظيفة اللغة من وجهة نظر تداولية بمعزل عن الاستراتيجيات التي يستخدمها المرسل. ولا يمكن تحديد هذه الاستراتيجيات التي يتوخاها من الخطاب بمعزل عن المقاصد التي لديه، وعن المرسل إليه، وإجمالا عن السياق بعناصره المتعددة."44

ومع أن لكل لغة نظامها الخاص بها وبنيتها التي تميزها عما سواها، على ما هنالك من تقاطعات بين اللغات، فإنّ " التراكيب اللغوية لا تجري اعتباطا في بيان الدلالات، وإجراء عمليتي الاتصال والتواصل بين الناطقين باللغة، وإنما تجري

خضوعا لنظام وقواعد وقوانين تحدد صحتها النحوية، واستقامتها الدلالية، فلكل لغة من اللغات قواعد محددة وطرائق تؤطر طبيعة تركيب العبارة."45

ولا تقتصر الدراسة للتركيبية على المعطى اللساني المحض، وإنما تتعدى المستوى اللساني إلى مستويات دلالية سياقية ، مترتبة على مقاصد تلفظية بعينها. فهذه الدراسة التي تتجاوز حدود اللغة الظاهرة، هي دراسة مرنة " تتخذ التواصل إطارا عاما لها بأنها دراسات لسانية مرنة، فهي تصف وتفسر استعمالات المرسل المتنوعة، بل وعدوله عن بعض المعايير الثابتة في مستويات اللغة ليجعل خطابه مناسبا للسياق الذي يتلفظ فيه."46

كما أنه لا يكفي أن توظف اللغة انطلاقا من معانيها الأولى ودلالة ملفوظاتها ظاهراً، بل لا بد من وجود آلية الفهم والتأويل لمختلف الملفوظات، لأن الخطاب قد يخرج عن ظاهره إلى غير ما يفصح عنه النص الظاهر، أو قد يكون حتى على النقيض من ذلك. وهذا ما يدخل ضمن البعد التداولي لعملية التلفظ، وهو ما يطلق عليه في الدراسات الغربية بالمنهج البراغماتي في دراسة اللغة. " وإذا كانت البراغماتية دراسة العلاقات بين اللغة والمقام، تلك العلاقات القائمة على فهم اللغة، ففهم لفظة يتطلب أكثر من مجرد معرفة معاني الكلمات الملفوظة في تركيب، فإن فهم لفظة يتطلب الاستنتاج الذي يربط ما يقال بما يفترض أن يعني أو بما قيل من قبل، أو بعبارة أخرى فإن فهم لفظة يتطلب معرفة قصد المتكلم ومعرفة الظروف المحيطة بالكلام وحال المتكلم، فاللغة بمفرداتها وعباراتها وجملها لا تكمن عند الإنسان في نهاية الأمر في مجرد كونها نسقا صوريا وتركيبا دلاليا ... إنها مجموع ما يصاحبها من ظروف وملابسات وأحوال ومقامات تكون حاضرة في كل تواصل بين الأفراد." 47

هذا، وإن المتتبع لجهود البلاغيين على الخصوص ليلحظ بوضوح تلك المنطلقات التداولية في تنظيرهم، كما في أمثلتهم في مجال استعمال الملفوظات، وهو ما يعكس عنايتهم الكبيرة بظروف التواصل وسياقاته، وتنوعات الخطاب تبعاً لهذه الظروف؛ وهو ما يبدو جلياً فيما قدّمه الجرجاني في نظرية النظم، إذْ جعل إيراد الملفوظات تابعاً للأغراض الكامنة في النفس، وفق المقامات التي توجه الخطاب. كما " تمتاز اقتراحات السكاكي في مفتاحه عن باقي ما ورد في وصف الظاهرة بأن تجاوز الملاحظة الصرف وتحمل أهم بذور التحليل الملائم للظاهرة، أي التحليل الذي يضبط علاقة المعنى الصريح بالمعنى المستلزم مقاميا، ويصف آلية الانتقال من الأول إلى الثاني بوضع قواعد استلزامية واضحة، هذا بالإضافة إلى ميزة أخرى وهي أن تقعيد السكاكي ورد مؤطرا داخل وصف لغوي شامل، يطمح لتناول جميع المستويات اللغوية : أصوات وصرف ونحو ومعاني وبيان." 48

ويعدّ كتاب المفتاح للسكاكي من أحسن المدونات في مجال البحث التداولي، لثرائه بالنماذج التطبيقية والأمثلة المناسبة للإجراءات التداولية، ولا سيما ما يتصل بقضية أفعال الكلام.. وهذا ما جعل كثيراً من الباحثين المحدثين يلقي الضوء

على ما فيه من الأمثلة التداولية الصريحة، خصوصاً في باب الخبر والإنشاء، وفي باب السياق بأنواعه، وإن تنوع المصطلح في ذلك بين الدارسين..

ومن أبرز المحدثين الذين أبانوا بحق جهود السكاكي وقدّموا فيها قراءة تداولية تبرز قيمة التراث البلاغي العربي، من هؤلاء المحدثين الباحث أحمد المتوكل الذي قام في تصنيف الكلام إلى خبر وإنشاء، بوضع شروط مقامية تتحكم في إنجاز كل منهما، أي في إجرائه بمقتضى الحال، كما تحدث عن أغراض تتولد في حال إجراء الكلام على خلاف ما يقتضيه المقام فبالنسبة للخبر، يمكن له إذا ما أُجْرِيَ الكلام على غير أصله – أي على خلاف مقتضيات الحال– أن يخرج إلى أغراض مختلفة..

أما بالنسبة للطلب (الإنشاء) فإن أنواعه الأصلية تخرج إلى أغراض أخرى تناسب هذه مقاماتها، وذلك إذا أنجزت في مقامات تتنافى وشروط إجرائها على الأصل.. ومن هذه الأغراض التي يخرج إليها هذا الطلب: الإنكار والتوبيخ والزجر والتهديد، وغيرها.. وقد حصر السكاكي معاني الطلب الأصلية في خمسة معان هي : الاستفهام والنداء والتمني والأمر والنهي.. وقد وضع لهذه المعاني قواعد تحدده وتضبط أجزاءه على أصله، أي تضبط إنجازه في المقامات المناسبة.49

لقد تبيّن لنا أن للسياق دوراً رئيساً في توجيه معاني الملفوظات وتحديد دلالاتها، في رحلة تشكّل المعنى عبْر مراحل انتقاله وتأثره بمختلف العوامل التي تحيط بظروف إنتاجه، مع تأثير الفعل اللغوي في عملية التواصل، ذلك أنه في حدود الملفوظ تنعكس بنية الخطاب وتتحدد مقاصد التخاطب.

- **الهوامش والإحالات :**

1. محمد إقبال عروي، السياق في الاصطلاح التفسيري : مفهومه ودوره الترجيحي، الكويت، مقال منشور على الشابكة، ص2
2. كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص 257.
3. إدريس مقبول، الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سبويه، عالم الكتب الحديث، أربد ، الأردن، 2007، ص 306.
4. نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص 258.
5. علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب – القاهرة، ط 4 (1993م) ص31
6. بالمر ، علم الدلالة، إطار جديد، تح، صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط (1995) ص45
7. سعيد الشهراني، السياق القرآني وأثره في تفسير المدرسة العقلية، ضمن أطروحة دكتوراه من جامعة أم القرى (2006) ص22
8. ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ص57 ؛ وينظر أيضاً: كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي، دار الثقافة العربية (1994م.) ص42
9. دور الكلمة في اللغة، ص57 وما بعدها..
10. فريد عوض حيدر، فصول في علم الدلالة، مكتبة الآداب/ط1 (2005) ص119
11. نجم الدين الزنكي، نظرية السياق : دراسة اصولية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان/ ط1 (2007/) ص63
12. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، مصر (1413 هـ) ص221 وما بعدها..
13. خليل عبد النعيم، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين (دراسة لغوية نحوية دلالية) دار الوفاء ،الإسكندرية/ ط1 (2007) ص 119.
14. هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط1، 2007، أربد، الأردن، ص 118.
15. ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د.ط (1952م) 285/1.
16. خلود العموش، الخطاب القرآني دراسة العلاقة بين النص والسياق ، عالم الكتب الحديث ، الارن، ط1، 2008، ص 372.

17. خليل عبد النعيم، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين ، ص 75
18. خلود العموش ، الخطاب القرآني ، ص 397.
19. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 38.
20. دلائل الإعجاز، ص 259 260.
21. عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ،1998، ص 386.
22. عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ للنشر، السعودية، دط/ دت ص 85.
23. محمد حسنين أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، دار الفكر العربي، القاهرة، دت، ص 205.
24. الجاحظ، البيان والتبيين، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، لبنان/ د.ط (1968)1 /57
25. التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، الهيئة المصرية العامة للكتاب (1977م)، 125/2.
26. أحمد مطلوب، البلاغة عند السكاكي: منشورات جامعة طرابلس/ ط1 (1395هـ/1975م) 125 وما بعدها.
27. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 364
28. رشيد رضا، تفسير المنار، 22/1
29. السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، دار الفكر (بيروت، لبنان) د.ط / د.ت، 175/2.
30. الإتقان في علوم القرآن ، ص269.
31. السياق في الاصطلاح التفسيري : مفهومه ودوره الترجيحي، ص2
32. ابن جرير الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، 255/3 وما بعدها.
33. الراغب الأصبهاني: مفردات ألفاظ القرآن الكريم، دار القلم، بيروت، لبنان/ ط1 (1992) ص 238 وما يليها..
34. الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، دار سحنون للنشر، تونس، 241/3 .
35. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، التفسير البياني للقرآن الكريم ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة (1977)، 10/1
36. التفسير البياني: 36/1
37. الشافعي، الرسالة، ج1، ص51-52.
38. الطلحي، ردة الله بن ردة بن ضيف الله، دلالة السياق، جامعة أم القرى، ط1 (1423هـ)، ص131.
39. ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، تحقيق جماعي، دار النفائس ، بيروت- لبنان/ ط2 (1431هـ/ 2010م) 9/4
40. بدائع الفوائد، 10/4
41. محمد أديب صالح: تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، 482/1
42. الطاهر بن عاشور، فسير التحرير والتنوير،273/1 وما بعدها
43. خليفة بوجادي ، اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في التراث العربي، بيت الحكمة، دط/ دت، ص 114.
44. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، المقدمة، 9
45. هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، ص 127.
46. المرجع نفسه، ص 10.
47. منال محمد هشام النجار، نظرية المقام عند العرب في ضوء البراغماتية، ص 239 – 240.
48. أحمد المتوكل، اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم لوصف ظاهرة الاستلزام التخاطبي، أحمد المتوكّل، ضمن أعمال الندوة الثالثة في البحث اللساني والسيميائي، الرباط (1981م) ص21
49. ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص31 وما بعدها ؛ وينظر : عمر بلخير، النص القرآني والمقاربة اللسانية التداولية، مداخلة ضمن أعمال المؤتمر الدولي القرآني السنوي، جامعة ملايا، ماليزيا / ماي2015، ص16)